دور لبنان في حركة التحرّر العربي ودورها فيه

بقلم الدّكتورة إلهام منصور

توضيح لطرح الموضوع:

إنّ طرح الموضوع بالشّكل المحدّد له في برنامج المحاضرات: "دور لبنان في حركة التّحرّر العربي ودورها فيه"، يستوجب إبداء بعض الملاحظات المنهجية من شأنها أن تساعد في توضيح محتوى الموضوع وإطاره العام.

أوّلاً: ممكن أن يفهم من خلال هذا الطّرح، عملية عزل لبنان عن الدول العربية وعزل الشعب اللّبناني عن الشعوب العربية، يجعله دولة خارج نطاق مشكلة التّحرّر العربي بوجه عام، ولكن له دور فقط في هذا التّحرّر كما أن لهذا التّحرّر دور فيه، وكأن لبنان يلعب في هذا المجال دور المؤثر والمتأثر ليس إلاّ، دون أن يكون بالفعل جزءاً من هذه الحركة. إنّ الطرح بهذا الشكل هو عملية خاطئة، وهذا ما يحاول البعض التوصّل إليه من خلال الأزمة الرّاهنة، بطرح شعار القومية اللّبنانيّة بموازاة القومية العربية وبتضاد معها استناداً إلى مفاهيم طائفية دينيّة عنصريّة. ولهذا الطرح أسبابه كما سنرى فيما بعد وهي أسباب متعدّدة، سياسيّة واجتماعية واقتصادية في وقت واحد.

ثانياً: إنّ ما يجب فهمه من خلال هذا الطرح للموضوع، هو عملية إظهار لبنان ودور لبنان من داخل الحركة التحررية العربية ككل، وهذه عملية تقودنا بالضّرورة إلى دراسة وحدة البنية الاجتماعية العربية ككل، في بداية مرحلة التحرّر الوطني العربي، رغم التباين البنيوي الثانوي الذي نشأ في كل دولة عربية من خلال مسيرة تكوّنها فيما بعد. هذه الدّراسة ستظهر لنا أنّ عملية التّحرّر للشعوب العربية هي واحدة، ضمن إطار مفهوم التّحرر الوطني للشعوب المستعمرة بوجه عام. إذاً فعمليّة العزل المنوّه عنها في كيفيّة طرح الموضوع هي عملية غير عملية، لأن أي موضوع يطرح، لا يمكن حلّه أو فهمه إلاّ ضمن إطار عام، هو منه.

مفهوم التّحرّر الوطني:

فلنبدأ إذاً بتحليل الوضع الاجتماعي الواقعي في الدول العربية من خلال مفهوم التّحرّر. ولكن قبل البدء بذلك فلنحدد ولو بطريقة سريعة هذا المفهوم. إنّنا لا نستطيع أن نتكلّم عن مفهوم التّحرّر بشكل مطلق ونظري، بمعزل عن الواقع لأنّنا بذلك نغوص في نطاق المثاليات التي لا تمت إلى الواقع بصلة. فعملية التحرّر تنبع من واقع اجتماعي واختلاف البنيات الاجتماعية. فإذا ما حدّدنا المجتمع بأنّه مجموعة علاقات

قائمة على علاقة أساسيّة هي علاقة الإنتاج، يكون التّحرّر عملية تخلص من نوعية هذه العلاقات الإنتاجية السّائدة التي وصلت التناقضات الدّاخلية بين عناصرها المكونة إلى درجة لا يمكن حلّها إلاّ بخلق علاقات جديدة مغايرة نوعياً للعلاقات السّابقة.

من هنا مثلاً الثورة الفرنسية كانت في مرحلة تاريخيّة معيّنة وفي بنية اجتماعية معيّنة، عملية تحرّر من علاقات الإقطاعية السّائدة. ونرى اليوم بأن هذه الثورة التي كانت تحررية في ظروف تلك المرحلة، لأنّها أوجدت نوعية علاقات إنتاجية جديدة هي العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، قد انتهى دورها، لأنّ التحرر في الوقت الحاضر وبالنسبة للشعب الفرنسي بالذات، يبنى على مضامين جديدة ولو في خط موجّه عام وواحد الذي هو تغير علاقات الإنتاج، من هنا وجب علينا في دراسة مفهوم التحرر عند الشعوب العربية أن نرجع إلى الواقع الإجتماعي لهذه الشّعوب، هذا الواقع الذي كما سنرى هو واحد بالنسبة لكل الشّعوب العربية ومنها الشّعب اللّبناني. والبحث في هذا المفهوم يضعنا بالضرورة أمام حركة التّحرر الوطني لكل شعوب العالم التي هي في وضع مماثل للشعوب العربية أي الوضع الكولونيالي الذي خلقه الاستعمار الغربي بعد الحرب العالمية الأولى.

من هنا فإنّ عمليّة عزل لبنان عن الدول العربية من خلال الأزمة الراهنة هي عملية خاطئة لأنّ لبنان كما الدول العربية قد خضع لآلية تحررية واحدة، هي آلية التحرّر من الاستعمار بوجه عام، رغم التمايز الثانوي الذي ظهر في عملية التحرر هذه بالنسبة لكل دولة عربية. فلبنان إذاً كما الدول العربية قد وجد من جهة داخل علاقة تناقض أساسي فرضها الاستعمار ومن خلالها ظهرت وحدة آلية الحركة التّحررية في الدّول العربية، ومن جهة ثانية قد وجد داخل علاقة تناقض ثانوية فرضها تمايز المسيرة البنيوية لكل دولة عربية. فلننطلق من علاقة التناقض الأساسي لكي نصل إلى علاقة التناقض الثانوي.

بدايات التحرّر ومرحلة التكون البنيوي للمجتمعات العربية:

نستطيع أن نحدد مرحلة حركة التحرر الوطني العربي بنهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أي نهاية الحكم العثماني وابتداء مرحلة الاستعمار الغربي، علماً بأنّ عملية التغلغل الاستعماري كانت قد بدأت قبل هذا التاريخ، ولكنّها لم تكن إلاّ عملية تحضير للاستعمار المباشر. وهذا التغلغل بدأ بموجة الإرساليات التي مهّدت الجو المناسب لتقبل الدول الغربية في الشرق العربي بواسطة نوع معين من الثقافة التي هي الثقافة الغربية الاستعمارية ولخلق المساندين لها في مرحلة الانتداب اللاّحق، وبدأ أيضاً بخلق

البنى الاجتماعية الاقتصادية اللاّزمة لفرض سيطرتهم الفعلية، من هنا نستطيع تسمية هذه المرحلة، بمرحلة التكوين البنيوي للمجتمعات العربية.

إنّ الإرساليات الغربية، وما خلقته من جو ثقافي في الدول العربية وخاصّةً في لبنان، جعلت من لبنان أهم منطلق لحركة التّحرّر من الحكم العثماني، ذلك لأن جامعات ومدارس لبنان في تلك المرحلة التاريخيّة قد خرجت الأغلبية الساحقة من الذين دعوا إلى التخلّص من الحكم العثماني. وكلنا يعلم ما هو الدور الذي لعبه المثقفون اللّبنانيون في إحياء النهضة العربية وذلك بواسطة الكتابات والترجمات وإنشاء الصّحف والمجلاّت في الدول العربية وخاصة في مصر.

ولكن تجدر الإشارة هنا، إلى هذه المرحلة التحررية، أو بالأحرى الموجة التحررية، كانت وليدة ثقافة معيّنة ووضع اجتماعي معين في الدول العربية. فمن ناحية وعي المثقفون العرب أنّ الحكم العثماني رمى الشّعوب العربية في مرحلة انحطاط، ولكنّهم من ناحية ثانية لم يستطيعوا أن يروا البديل للحكم العثماني إلاّ في الاستعمار الغربي، وذلك لما رأوا فيه من تقدّم وحضارة يجب التمثّل فيهما. فإذا أخذنا مثلاً أحد الكتّاب اللّبنانيين شبلي الشميل، نرى أنّه وقف موقفاً إيجابيّاً من العلم وانتقد رجال الدّين وكل ما يمت إلى الجدل الديني ورأى أنّ الطريق الوحيدة لتحرير الشعوب العربية هو في التّخلّص من كل القيود الماضية التي تضع حاجزاً بين هذه الشّعوب وبين المفاهيم العلمية الجديدة. ولكن على رغم نزعته التحررية هذه، يقول لنا رفعت السّعيد "بأنه وقف موقفاً إيجابياً من الاحتلال الانكليزي لمصر" ويبرر موقفه هذا بأنّ الانكليز هم أكثر تطوّراً من الأتراك وهم إذاً سيفيدون المجتمع العربي.

وفكر الشميل هنا، ليس إلاّ نموذجاً يظهر النّزعة التحررية العربية في بدايتها. ونستطيع الإكثار من تعداد المفكرين اللّبنانيّين والعرب الذين ساهموا في نشر مفهوم التحرّر المتأثر بالثقافة الغربية، ولكننا سنظل ضمن إطار واحد من الصّراع، وهو عملية التّخلّص من الحكم العثماني بدون رؤية أي بديل له سوى الاستعمار الغربي. حتى فرح أنطون الذي يعتبره رفعت السعيد من الأوائل إن لم يكن أوّل كتاب العرب الذي فقه طبيعة الصراع الطبقي، وأوّل من تناول الفكر الماركسي في الكتاب العربي، في كتابه **الدين والمال والعلم**، لم يستطع أن يتوصّل إلى نتيجة إيجابية لكتاباته، لأنّ المرحلة التاريخيّة التي وجد فيها فرح انطون لم تكن قد أعطت الجواب الواقعي والوجود الفعلي لنتيجة الصراع الطبقي الذي يغيّر البنية الاجتماعية، وذلك لأنّ ثورة أكتوبر الاشتراكية التي أعطت المضمون الحقيقي لنتائج هذا الصراع في هذه المرحلة التاريخية لم تكن قد حدثت بعد.

ولكن هذه الحركة التحررية التي كان للبنان اليد الطولى فيها، لم تقتصر على الناحية النظرية فقط كما رأينا عند فرح أنطون وشبلي الشميل بل انها تخطتها إلى مرحلة الممارسة الفعلية لهذا التحرر، والممارسة هذه أوصلت القائمين بها إلى وعي الخطر الاستعماري. والمثل على ذلك هو رفيق جبور للبناني أيضاً والذي يتكلّم عنه رفعت السعيد في كتابه **ثلاث لبنانيين في القاهرة**. يقول رفعت السعيد بأن رفيق جبور كان من العاملين في الحركة التحررية في مصر، ومساهمته هذه قد ظهرت في ثورة ١٩١٠ التي قامت ضد الاحتلال الانكليزي لمصر، وكان هو الذي دعى إلى مقاطعة "لجنة ملنر" والتي كانت غايتها تفريق الصفوف وتمييع المطلب الأساسي لهذه الثورة، ثم أنه كان من بين المنشئين الأول للحزب الاشتراكي في مصر سنة ١٩٢١، وقد ساهم في تأسيس "لجنة الدفاع عن حقوق العمال والفلاّحين". ولكن ممارسة رفيق جبور هذه وأمثاله من اللّبنانيين والعرب، قد بدأت بعد التغلغل الفعلي للاستعمار في الدول العربية وبروز خطره الحقيقي الذي أخذ يتكشف للشعوب العربية أكثر فأكثر. نرى من خلال هذا العرض السريع، بأن حركة التحرر العربية قد ابتدأت بنوع من الاختلاط بين التحرر من الحكم العثماني والتحرر من الاستعمار الغربي ولكن عملية التحرّر من الاستعمار الغربي لم تكن واضحة، وذلك بسبب الارتباط الاقتصادي والثقافي الذي خلقه الاستعمار الغربي بينه وبين الدول العربية، ولهذا السّبب أيضاً ظهر الاستعمار الغربي وكأنّه قوّة محرّرة، وظهوره بهذا الشّكل له أسباب أخرى، أوّلاً أنّه يعود لسبب توافق مصالحه مع مصالح الطبقة الحاكمة في بداية هذا القرن في الدول العربية وثانياً لسبب عدم وجود أي نواة فعالة منظمة للطبقة التي قام الاستعمار الغربي ضد مصالحها.

ولكن أين يكمن خطر الاستعمار الغربي للدول الغربية؟ إنّ الخطر الأهم هو توصّل الاستعمار الغربي لاحداث بنيات اجتماعية جديدة في الدول العربية. من طبيعة البنية الاجتماعية القائمة على علاقات الإنتاج الرأسمالي، أن تنظر إلى التوسّع وأن تتحوّل إلى امبريالية كما يشرح ذلك لينين. وهذا ما قامت به الدول الغربية بعد تكوّن مجتمعاتها في بنيات اجتماعية قائمة على علاقات إنتاجية رأسمالية، فأخذت تنظر إلى أسواق خارجية لتصريف إنتاجها ولنهب مجتمعات هذه الأسواق من مواردها الخام، فالدول العربية التي كانت بنيتها الاجتماعية قائمة على علاقات انتاج إقطاعية وشبه إقطاعية أو حتى غير إقطاعية ولكنها تختلف عن علاقات الانتاج الرأسمالي أصبحت إحدى أسواق هذه الرأسمالية الغربية القائمة على التوّسّع. من هنا خطر الاستعمار الغربي الذي برز في بداية تغلغله في العالم العربي وكأنّه عمليّة تحرّر لمجتمعات هذا العالم.

فعوض أن يحرر الاستعمار هذه المجتمعات ويطوّرها في خطها الطبيعي، الذي كان من الممكن أن يؤدّي إلى خلق بنيات اجتماعية قائمة على علاقات إنتاج رأسمالية وذلك بواسطة تطوير الصناعة، أخذت الدول الاستعمارية تركز على إنشاء بنيات اجتماعية تابعة لها، فتطورّت الدول العربية في شكل متميّز عن تطوّر المجتمعات الغربية، هو الشكل الكولونيالي كما يشرحه مهدي عامل، في كتابه **مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرير الوطني**، القسم الثاني "في نمط الإنتاج الكولونيالي". فهو يقول: "في الشروط التاريخية المحددة من انتقال الرأسمالية إلى طور الامبريالية لم يكن من الممكن على الإطلاق أن يتّخذ تطور مجتمعاتنا الشكل الرأسمالي الذي اتّخذه تطور أوروبا، بل كان عليه بالضرورة أن يتّخذ شكلاً متميّزاً هو الشكل الكولونيالي، أي شكل الارتباط التبعي البنيوي بمنطق التطوّر الامبريالي للرأسمالية الأوروبية"...

من هذا التكون البنيوي التابع، نتج تكون بورجوازية كولونيالية في الدول العربية تابعة للبرجوازية الامبريالية الرأسمالية، وهذا ما حتّم بالنهاية المحافظة على علاقات إنتاج معيّنة تخدم مصالح الدول الرأسمالية لأن علاقات الإنتاج هذه كانت سبب وجود البرجوازية العربية وسبب استمرارها أيضاً. فإذا أخذنا لبنان مثلاً نرى أن البرجوازية اللّبنانية لم تنشأ من خلال ثورة كما حصل في فرنسا، بل انّها تكونت في ظل التغلغل الاستعماري. ومهدي عامل يشرح لنا ذلك بالتحليل الآتي، يقل: "فمع التغلغل الاستعماري وتزايده في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومع ربط الإنتاج اللّبناني بالسّوق الرأسمالية الأوروبية والسوق الفرنسية منها بوجه خاص—ولا سيما سوق الحرير- بدأت عملية التكوّن التاريخي للبرجوازية الكولونيالية اللّبنانية من حيث هي عملية تحول للطبقة المسيطرة نفسها في نظام الإنتاج السابق على الرأسمالية إلى طبقة برجوازية متميّزة وجدت ارتباطها التبعي بتطور الرأسمالية الأوروبية تحقق مصالحها الطبقية. وتكوّن البورجوازية الكولونيالية بهذا الشكل، سد آفاق التطوّر في وجه الحرفيين والتّجّار غير الوسطاء أي التجار المرتبطين بالإنتاج المحلي، وهذا ما حال دون بروز بورجوازية وطنية في لبنان كطبقة مسيطرة فيما بعد.

وما حصل في لبنان مع التغلغل الاستعماري، قد حصل في كل الدول العربية رغم التمايز بين البنيات الاجتماعية للدول العربية قبل التغلغل هذا، أي أن الاستعمار قد كوّن من الدول العربية بنيات اجتماعية تابعة له بواسطة خلق البرجوازيات العربية ضمن علاقة التبعية هذه. وهذا التمايز السابق في بنيات المجتمعات العربية يشرحه أيضاً لنا مهدي عامل، فيعطينا مثل مصر، فهو يقول: "أمّا في مصر فالوضع مختلف نسبيّاً عمّا هو عليه في لبنان... ووجه الاختلاف فيه عائد إلى عدم ظهور الملكية الخاصة

في شكلها الاقطاعي قبل بدء التغلغل الاستعماري كما ظهرت في جبل لبنان، وبالتالي إلى عدم وجود طبقة متميّزة من الاقطاعيين تتكوّن منها البرجوازية الكولونيالية... فعملية هذا التكوّن التاريخي لم تكن عملية تحوّل كولونيالي لعلاقات إنتاج اقطاعية تولّدت بفعل تطوّر داخلي بمعزل عن التغلغل الاستعماري بل كانت عملية تحويل كولونيالي لعلاقات إنتاج استبدادية..."

فحكم محمد علي الذي كان قائماً على احتكار كل وسائل الإنتاج والاقتصاد المصري الذي كان مبنيّاً على مطامع فرد، سهل انهيار الكيان المصري عند أوّل اصطدام مع الامبريالية الغربية وهذا ما يفسّر عدم تحرّك أي قوة اجتماعية في مصر تواجه التدخل الامبريالي، وذلك لأن "انهيار نظام الاحتكار بفعل العنف الامبريالي كان في صالح البرجوازية في مصر بشك مباشر، لأن فيه يكمن الشرط الرئيسي لتكوّنها الطبقي". وطريقة هذا التكوّن الطبقي في مصر جعل من البرجوازية المصرية برجوازية كولونيالية كما حدث في لبنان رغم التمايز السابق في أصل تكونها، وهذا أيضاً قد أدخل الدول العربية ككل ضمن وحدة عالمية هي وحدة الشعوب المستعمرة.

مراحل التّحرر الوطني العربي

كان لا بد من هذه المقدمات لفهم مضمون الحركة التحررية الوطنية العربية لأنّها أظهرت لنا من جهة وحدة الأرضية ووحدة الواقع الاجتماعي في الدول العربية في بداية مراحل التحرر الفعلي، وهذا أوضح لنا أيضاً أن لبنان بأي شكل من الأشكال في وضع مغاير لوضع الدول العربية بعد التدخل الاستعماري، ومن جهة ثانية لأنّها ستقودنا لفهم آلية التحرّك التّحرري العربي في تمرحلها التاريخي اللاّحق.

وإذا نظرنا إلى حركة التّحرر الوطني العربي اعتباراً من بداية القرن العشرين أي بعد تكونها الكولونيالي التبعي، نستطيع رؤية هذا التحرّر ضمن مراحل تتّسم كل مرحلة منها بطابع خاص. وهذه المراحل كما سنرى هي التالية:

أوّلاً- مرحلة ما قبل الخمسينات.

ثانياً- مرحلة ما بعد الخمسينات وحتّى عام ١٩٦٧.

ثالثاً- مرحلة ما بعد ١٩٦٧ والتي أوصلتنا إلى المرحلة الرابعة وهي:

- مرحلة الأزمة اللّبنانية وما تحمله هذه المرحلة من تطوّرات ضخمة[1].

المرحلة الأولى حتى الخمسينات:

إنّ هذه المرحلة تتسم بطابع عام هو طابع الاحتلال الغربي الفعلي للدول العربية، وطابع تقسيم المغانم بعد الحرب العالمية الأولي بين فرنسا وانكلترا، وهذا ما سبّب تقسيم المجتمعات العربية إلى دول بعد أن كانت ولايات تحت الحكم العثماني، ولكن عملية التقسيم هذه لم تكن اعتباطية، بل ربطت مباشرة بمصالح الغرب التي دارت بين دوله خاصة فرنسا وانكلترا مناورات عدّة قبل التوّصل إلى الحلّ المناسب لمصالح كل منهما ولمصالح الامبريالية الغربية بوجه عام، هذا التقسيم ولد عند الشعوب العربية، النزعات الوحدوية، فدارت حركات التحرّر في هذه المرحلة حول مفاهيم القومية العربية من جهة وحول التّخلّص من الاستعمار من جهة ثانية. ولكن إذا ما عدنا إلى تركيب البنيات الاجتماعية التي خلقها الاستعمار بخلق الطبقات البرجوازية الكولونيالية المسيطرة والتابعة، نستطيع فهم فشل كل هذه الحركات التحررية العربية، فانكلترا مثلاً استطاعت في معاهدة ١٩٢٠ أن تسيطر على كل سياسة العراق الداخلية والخارجية وذلك بواسطة علاقتها مع العائلة المالكة، وعلاقتها هذه أيضاً كانت السّبب في تفشيل ثورة ١٩٤١ بقيادة رشيد الكيلاني. وهذا الوضع العام أيضاً كان سبب فشل ثورة ١٩١٩ في مصر بقيادة سعد زغلول وفشل الثورات في سوريا كثورة ١٩٢٢ بقيادة صبحي بركات والشيخ صالح العلي وثورة الدّروز سنة ١٩٢٥، وقبل ذلك معركة ميسلون التي قام بها السوريون المنادين بوحدة أراضيهم وبالاستقلال.

وإذا انتقلنا إلى مراحل المناداة بالاستقلال في الدول العربية، نرى أن هذا الاستقلال وكل ما دار حوله من صراع بين قوات الانتداب والقوات الوطنية. لم يؤد إلى استقلال فعلي، فإذا أخذنا مثل لبنان، نرى أن مرحلة ما بعد الاستقلال لم تغيّر شيئاً من البنية الاجتماعية اللّبنانيّة، فالبرجوازية التي كانت مسيطرة في مرحلة الانتداب الفرنسي، هي التي استمرّت في سيطرتها بعد الاستقلال، وعلاقة الإنتاج بقيت دون أي تغيير، وهذا أمر طبيعي لأنّ هذه العلاقات لا تتغيّر إلاّ بتغيّر الطبقة المسيطرة.

---

[1] نكتفي هنا بنشر الجزء المتعلق بالمرحلتين الأولى والثانية "التحرير"

نرى إذاً أنه خلال هذه المرحلة، لا الدعوة القومية الوحدوية قد وصلت إلى نتيجة، ولا الدعوة التحررية من الاستعمار قد توصّلت إلى نتيجة فعلية وجاءت حرب ١٩٤٨ وإنشاء دولة إسرائيل في المحيط العربي أكبر وصمة للبرجوازية العربية الحاكمة في تلك المرحلة إذ أنّها أظهرت أمام الشّعوب العربية فشل وعجز هذه الطبقة الاجتماعية داخلياً وخارجيّاً. من هنا نتج التّحوّل العميق والمعقد في حركة التحرر الوطني العربي في الرحلة اللاّحقة، لأن إنشاء دولة إسرائيل في الشرق العربي كركيزة أساسية للاستعمار الغربي، مكن هذا الاستعمار من التدخل المباشر في سياسة الدول العربية وخلق الأحلاف العسكرية بداعي محاربة الشيوعية والخطر السوفياتي، ممّا أدّى إلى بعض التّحرّكات التحرّرية المهمّة.

مرحلة ما بعد الخمسينات وحتى سنة ١٩٦٧:

إنّ أهم حدث في هذه المرحلة هو الثورة المصرية التي قامت سنة ١٩٥٢ والموجة الناصرية التي شملت العالم العربي بكليته، وكانت المحرك الأساسي لكل الحركات الثورية التّحررية العربية خلال عشرين عاماً، والتي لم يقتصر دورها وتأثيرها على الدول العربية فقط بل تخطتها إلى الدول الافريقية وبعض دول أميركا اللاّتينية. وأهميتها تكمن في التّحوّل الثوري الذي انتهجته تجاه القضايا القومية والاقتصادية والاجتماعية بوجه عام— ولنا توضيح هنا لكلمة **ثوري**، لأنّها تعني عملية تغيير لا عملية قطع جذري— وأهم حدث في هذه الثورة، أو أهم تغيير، كان وصول طبقة غير الطبقة الحاكمة السابقة إلى السّلطة، ومن هنا قد أخذت كل التغييرات التي قامت بها هذه الثورة طابع الطبقة الجديدة التي هي طبقة البرجوازية الوطنية الصغيرة التي تربطها بالبرجوازية الكولونيالية السابقة علاقة تناحرية متناقضة ومعقدة.

لقد استطاعت هذه الثورة أن تستوعب الرفض الذي تولد عند الشعوب العربية بعد فشل حكّامها في المرحلة السابقة، وعملية الاستيعاب هذه تجسدت في إنجازات فعلية عملية تعتبر هذه المرحلة إنجازات ثورية. وهنا يجب أن لا ننسى المرحلة التاريخية التي قامت فيها هذه الثورة. إنّها كانت مرحلة تحرّر عالمي من الاستعمار الغربي بقيادة الثورة السوفياتية، التي أصبحت المرتكز الأساسي والسّند الأساسي لكل الدول التي تحارب الاستعمار. هذا الوجود العالمي، ساعة الثورة الناصرية على انتهاج خط التحرر وتحدّي الاستعمار الغربي وخاصة الأميركي لما قدم لها من مساعدات ساهمت في تحقيق التحوّل الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي الذي قامت به، وهذا التّحوّل كان في الداخل، أي داخل مصر وفي الخارج أي في خلق تيارات جديدة في العالم العربي.

ففي الداخل أطاحت ثورة مصر الناصرية بالنظام الملكي التابع مباشرة للاستعمار، وأجلت الجيوش البريطانية عن مصر وقامت بالإصلاح الزراعي الذي ضرب العلاقات الإقطاعيّة التي أصبحت تتعارض وقوى الإنتاج الجديد وحاجات المجتمع إلى التّقدّم والتّطور والتّصنيع. ومجموعة التدابير الاقتصادية هذه قد تجاوبت كليّاً مع مصالح العمّال والفلاّحين والأكثرية السّاحقة من الشعب المصري. وبهذه التدابير تكون مصر أوّل دولة عربية خرجت عن نطاق العلاقات الإنتاجية السابقة في العالم العربي. ولكن هذه الثورة لم تؤمن بحتمية الصراع الطبقي، وكانت تؤمن بأنّه من الممكن تطبيق الاشتراكية في عملية تجميع كمي لانجازات التطوّر وعملية التجميع هذا تكون عملية تصاعدية متدرجة تنقل البنية الاجتماعية بواسطة إزالة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية إلى البنية الاشتراكية العادلة التي لم يعد فيها التمايز الطبقي السابق.

هذا على صعيد الداخل، أمّا في الخارج، فكانت هذه الثورة قائمة على محاربة الاستعمار ومساعدة كل الشعوب التواقة إلى الاستقلال. فكان أثرها مهمّاً جدّاً خاصّةً في الدّول العربية وهذا التأثير قد ظهر في التغييرات التي حصلت في سوريا وفي قيام ثورة ١٤ تمّوز في العراق وفي انتصار ثورة الجزائر وثورة اليمن الديمقراطية وفي كل التغييرات التي طرأت على الخط التحرري في معظم الدول العربية ولا نقول كلها لأن بعض الدول العربية ومنها لبنان كان لها مواقف خاصّة نراها فيما بعد.

فأهمية هذه الثورة إذاً تظهر خاصّة في شموليتها وتعبيرها عن تطلعات الفكر الثوري العربي في هذه المرحلة ونستطيع بإيجاز تلخيصها في أربع نقاط عامّة:

١- حققت الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الداخل.

٢- كانت المساعد الرئيسية لظهور واستمرار الأنظمة التقدمية في المنطقة العربية.

٣- حملت لواء الوحدة العربية وحاولت الابتداء بإنجازها رغم الفشل الذي منيت به.

٤- دافعت عن القضية الفلسطينية وجعلتها قضية العرب الأولى.

نعود إلى دور لبنان في هذه المرحلة، ودور لبنان هنا، لا يخرج عن نطاق الحركة التحررية العربية ذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار الحركة التحررية العربية ككل يعني في مدها وجزرها وفي الصراع الداخلي

الذي يحرّكها، ويكونها وبالنهاية يسيرها. إنّ المد الثوري العربي في هذه المرحلة، قد قوبل بعملية تحالف بين الامبريالية والرجعية العربية للتصدّي لهذا المد الثوري ولحد من تأثيره على العالم العربي.

إنّ موقف الغرب وخاصّةً أميركا تجاه المد الثوري التحرري العربي في هذه المرحلة كان عملية إحباط هذا المد واحتوائه من داخل الدول العربية بالذات، بواسطة خلق الأخلاق العسكرية الجديدة والتي كان الغاية منها.

أوّلاً: سد الفراغ الذي تركه جلاء الجيوش الفرنسية والانكليزية عن المنطقة العربية خاصة بعد أن فشلت الامبريالية في تصدّيها لهذا المد في عملية مباشرة كما حصل في حرب السويس سنة ١٩٥٦.

ثانياً: محاربة الخطر الشيوعي. وقد نجحت هذه المحاولة إلى حد ما في إثارة الشعور الديني عند بعض الشعوب العربية واستطاعت أن تظهر لهم أن الشيوعية خطر على الإسلام والمسيحية في وقت واحد، ونجاحها هذا كان سببه عدم وجود أحزاب شيوعية معلنة ومنظمة، وعدم وجود وعي علمي للاشتراكية في صفوف الشعوب العربية عامة.

أمّا لبنان فكان من أهم ركائز الاستعمار الغربي في محاربته للمد الثوري العربي، لأنّه أوّل دولة عربية وافقت على "مبدأ إيزنهاور" أو نظرية الفراغ وحلف بغداد. ولكن يجب التمييز هنا بين لبنانين لبنان الرّسمي من ناحية والشّعب اللّبناني من ناحية ثانية. لقد وافق لبنان الرسمي على نظرية الفراغ هذه ولبنان الرسمي هو لبنان الطبقة الحاكمة من المسيحيين والمسلمين. ولكن هذا الموقف لحكم لبنان واجهه تحرّك شعبي كبير أدّى إلى انقسام الشعب اللّبناني إلى مؤيد ومعارض لسياسة الدولة والمعارضة هنا كان لها سند قوي هو النظام السوري المصري بعد الوحدة. فانحياز الدولة اللّبنانيّة للغرب والواقع الاقتصادي اللّبناني الذي لم يتغيّر بعد الاستقلال حيث أنّه استمرّ في البنية الأولى التي وضعه فيها التغلغل الاستعماري السابق والتي جعلت منه عميلاً للاستعمار وسيطرة الطغمة المالية التي سدت إمكانية وصول البرجوازية الصغيرة إلى الحكم، كل هذا ولو معارضة جمعت كل الفئات التي كانت تتعارض مصالحها مع سياسة الدولة والتي كانت تنظر إلى الثورة الناصرية وكأنّها نموذج التغيير الذي يجب أن يتم في كل دولة عربية. إنّ نشوء هذه المعارضة واستمرار السلطة في سياستها المنحازة علناً نحو الغرب، فجر انتفاضة ١٩٥٨ التي هي عبارة عن رفض الاستمرار في سياسة الغرب وعن طموح إلى التغيير كما حصل في الدول العربية الأخرى. ولكن هذه الانتفاضة لم يكن لها أي برنامج عمل أو أي هدف تريد التوصّل إليه بشكل واضح.

ورغم التقييم الذي يعطيه نقولاي هوفهانسيان لانتفاضة ١٩٥٨ لكونها:

أوّلاً: قد وجّهت ضربة شديدة للأمبريالية العالمية وخاصة الأميركية على صعيد الشرق العربي عموماً وعلى صعيد لبنان خصوصاً حيث أرادت الامبريالية أن تجعل منه رأس جسر لنفوذها في المنطقة.

ثانياً: لكونها حررت لبنان من روابط مبدأ إيزنهاور ووضعت حدّاً للاندفاع في سياسة التبعية اللأمبريالية.

ثالثاً: لكونها أعادت لبنان إلى ممارسة سياسة المحايدة، هذه السياسة المنسجمة مع مصالح لبنان الوطنية ومصالح الدول العربية عموماً.

رابعاً: لكونها أدّت إلى تحسين علاقات لبنان مع الدول العربية واعادته إلى محيط المنطقة العربية.

ولكن رغم هذا التقييم الذي يريد إبراز أهميّة انتفاضة سنة ١٩٥٨ لبنانياً وعربياً، نرى أنّ هذه الانتفاضة قد انتهت بشعار لا غالب ولا مغلوب أدّى إلى مصالحة وطنية رمت لبنان في الاستمرار في خطّه الأوّل، لأنّ هذه الانتفاضة لم تظهر أي طبقة بديلة لاستلام الحكم وتغيير البنية الاجتماعية الاقتصادية. كل ما حصل بعد ١٩٥٨ كان عملية تغيير وجوه سياسية تنتمي إلى طبقة واحدة. من هنا قد أتى التغيير في سياسة لبنان بعد ١٩٥٨ تغييراً في القشور الخارجية دون أن يطال المعضلة الأساسية. وهكذا قد أصبح لبنان متأخرّاً عن الدّول العربية الأخرى التي كانت قد توصّلت إلى خلق ما يسمّى بالأنظمة التقدمية القائمة على سلطة الطبقة البرجوازية الصّغيرة.